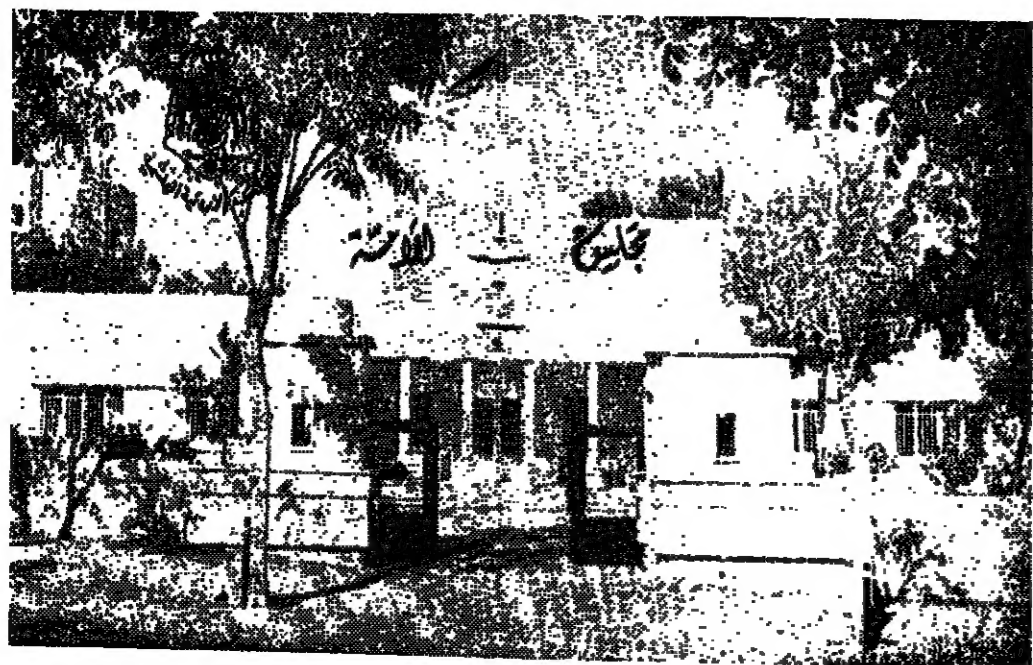


هكذا منه الأصل



مجلس النواب

مذكرات ومناقشات مجلس النواب الأردني الخامس

« العدد ٤ » الأربعاء : ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٢٥ آب سنة ١٩٦٣ م . « المجلد ٨ »

مجلس النواب

الجلسة الرابعة يوم الأحد في ٢٥ آب ١٩٦٣

خُذُوا أَعْيُنَكُمْ

صفحة

٩٣

٩٣

٩٣

٩٣

٩٤

٩٤

(ووفق عليه)

(ووفق عليها)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ - معذرة السيد عيسى عقل

ب - اجازة السيد راشد التمر

ج - اجازة السيد داود الشخثير

د - معذرة السيد هاشم الجويهي

صفحة

- ٣ - تلاوة الكتب الواردة :
- ٩٥ ١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٧٥٤) بتهنئة الحكومة بالثقة .
- ٩٦ ب - كتاب سيادة رئيس الوزراء جواباً على كتاب تهنئة معالي رئيس مجلس النواب .
- ٩٦ ٤ - تلاوة الاقترحات الواردة .
- ٩٦ ١ - اقتراح رقم (١) مقدم من خمسة عشر نائباً حول المعتقلين .
- ٩٨ ٥ - مقررات اللجنة القانونية .
- ٩٨ ١ - قرار اللجنة القانونية رقم (١٨) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٢ المعدل بقانون الخدمة المدنية .
- ٩٨ ب - قرار اللجنة القانونية رقم (١٩) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون الخدمة المدنية .
- ٩٩ ج - قرار رقم (٢) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون العقوبات .
- ١٠٢ د - قرار رقم (٣) بشأن :
- ١٠٢ ١ - مشروع قانون العقوبات المعدل لسنة ١٩٦٣ .
- ١٠٤ ٢ - مشروع قانون تشكيل المحاكم النظامية المعدل لسنة ١٩٦٣ .
- ١١٢ ٨ - قرار رقم (٤) بشأن القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣ .

٥ - جرى بحث خارج من جدول الاعمال اذ اقتراح السيد الخالطة ارسال شكر للحكومة من قبل بطلتها بتمثيل الشاي مع روسيا .

٦ - قرر المجلس المرافقة على الاقتراح .

٧ - جرى بحث مما خارج عن جدول الاعمال حول الاجتهاد على القيس .

صفحة

- ١١٤ و - قرار رقم (٥) بشأن :
- ١١٥ ١ - مشروع القانون المعدل لقانون امتياز الكهرباء في القدس لسنة ١٩٦٢ .
- ١١٧ ٢ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة .
- ١١٨ ز - قرار رقم (٦) بشأن القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ قانون تجديد الاراضي المكتسوة داخل مناطق البلديات .
- ١٢٣ ٦ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) بشأن بعض العرائض والشكاوى .
- ٧ - احالة مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة .
- ١ - قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي .
- ٢ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣ قانون الرسوم على المنتجات النفطية .
- ٣ - قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢ قانون ماحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ٦٣/٦٢ .
- ٤ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ٦٣ قانون ضريبة المواشي .
- ٥ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣ .
- ٦ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ٦٣ ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣ .
- ٧ - مشروع قانون معاملات تسجيل الاموال غير المنقولة لسنة ٦٣ .
- ٨ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس .

(اجلت هذه القوانين اللجنة المالية)

(اجلت هذه القوانين اللجنة القانونية)

هكذا من الاصل

(لم تعين) ۱۲۴

1Y8

٩ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ٩٦٣ قانون معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

١٠ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ٦٣ قانون المتاهج والكتب المدرسية

١١ - قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ٦٣ قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان .

١٢ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ٩٦٣ قانون معدل لقانون قننة الغور الشرقية .

١٣ - قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون الشركات

١٤ - " " " " (٢٣) " " " " : المرفقات

١٥ - قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ٩٦٣ قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة .

١٦ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ٦٣ قانون الاتهام المعدل .

١٧ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ٩٦٣ قانون المالكين والمستأجرين مستأجري المقارنات الوقفية .

١٨ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ٩٦٣ قانون بالغاء قانوني مجلس الوعظ والإرشاد .

١٩ - قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ٩٦٣ قانون معدل لقانون قننة الغور الشرقية .

٢٠ - مشروع قانون العمل المعدل .

٢١ - مشروع قانون المجاري العامة في منطقة أمانة العاصمة .

٢٢ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

افتتاح الجلسة

الرئيس : التصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : (نصافد على ما جاء فيه ونغني السكريتير العام من تلاوته .

٢ - الاجازات والاعتذارات

الرئيس: تتلى الاجازات والاعتبارات الواردة

(أ) *

(ب)

السكوتير العام : ورد طلب الاجازة التالية
من معالي السيد راشد الفز
معالي رئيس مجلس النواب الاحترم
ارجو منعي اجازة خمسة اربعون يوما
سافقي قسما منها في لبنان .
واقبلوا فائق الاحترام

راشد الفهر
 نائب نائيل
 الرئيس : هل يوافق المجلس على منحه هذه
 الاجازة .
 الجميع : موافقون

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة
العاشرة صباحاً من يوم الاحد الواقع في ١٩٦٣/٨/٥
برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس
ويحضر سكرتير عام مجلس الامه الاستاذاني خير .
وتغيب بجازة السادة : شحادة الطوال ، داود
الشخشير ورشاد النمر .

وتغيب معتذراً : السيد هاشم الجويسي .
وتغيب بدون معلنة : السيد عبد الرحمن خليفة
وحضر من الحكومة سيادة الشريف حسين بن
ناصر رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وأصحاب
الدولة والمعالى السادة : سعيد المفتي نائب رئيس
الوزراء ، صالح الحجابي وزير الداخلية ، عبد القادر
الصالح وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير
الدفاع ، حسن الكايد وزير التربية والتعليم والعدلية
رشاد الخطيب القائم بأعمال قاضي الفضاة ووزير
الاقتصاد الوطني ، امين الحسيني وزير الشؤون
والعمل ، عبد الطيف العنتاوي وزير الاشغال العامة
الدكتور صالح برقان وزير الصحة ، محمد علي رضا
وزير المواصلات ، كامل محي الدين وزير الزراعة
ايوب مسلم وزير الانشاء والتعمير .

(أ) وردت المداورة التالية بعد الجلسة :

وودت المودة التالية هذه الحقة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان

اعتذر لعدم الحضور لاصحابنا هـ وارجو ان ترسلوا الحكومة لأربعة تأييد التام لسياسة فتح الايوالي التي التفتها وقرعها مع روسيا

الطالب عيسى خليل

والله

1000

(ج)

السكوتير العام : وهذا طلب اجازته من السيد داود الشيخير .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم تحية واحترام

وبعد بمناسبة عزمي السفر الى الخارج لبعض الاعمال الخاصة والاستراحة فارجو الموافقة على اجازتي لمدة اسبوعين من تاريخ ١٩٦٣/٨/٢٣ ولكم تحياتي واحترامي .
النائب
داود الشيخير

(د)

الرئيس : هل يوافق المجلس عن منحه هذه الاجازة .
الجميع : موافقون .

السكوتير العام : وهذه معذره من معالي السيد هاشم الجبوري .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم لاسباب عائلية .

١٩٦٣/٨/٢٥

نائب طولكرم
هاشم الجبوري
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .
الجميع : موافقون .

وزير الداخلية السيد المجالي نائب الكرك :
معالي الرئيس :

بصفتي نائب ارجو توضيح او تعيين مدة اجازة النائب .
الرئيس : لا يوجد نص على ذلك يا صالح بك السيد مجازي نائب المليل : لاحظت بطلب بعض اخواني النواب عندما يطلبون اجازة يطلبونها لمسائل خاصة ، المصلحة العامة فوق كل اعتبار .
وزير الداخلية : الموظف له مدة معينة للاجازة

مثلا شهر في السنة او كذا ، النائب كم ؟

الرئيس : لا يوجد نص في النظام الداخلي .

وزير الداخلية : عدلوا النظام الداخلي .

الرئيس : المجلس هو الذي يعدل .

وزير الداخلية : اقترح ان ينظر في هذا الموضوع عند تعديل النظام الداخلي .

الشيخ جمو نائب عمان : معالي الرئيس .

بالنسبة للاجازات ، ما سمعته في اجتماعات بعض المواطنين بان الاخوان النواب المحترمين يخالفون دعاياتهم الانتخابية .

هذه الاجازات الملاحظ فيها انها اجازات ترفيحية وانا في اعتقادي لا يجوز للنائب وقد آلى على نفسه ان يحترم البلد والشعب ان يطلب اجازات طويلة لغايات ترفيحية او سياحية أثناء انعقاد الدورة
الرئيس : لا يوجد نص

الشيخ جمو نائب عمان : وان لم يكن هناك نص ، ما يقرره المجلس هو النص ، يوضع مبدأ عدم اعطاء اجازة للنائب - اجازة طويلة - أثناء انعقاد الدورة الا لاسباب اضطرارية ، مرضية ، او اي سبب يشترها كما يطالب اي موظف اجازة ان يثبت حاجته الى الاجازة ، اما ان يرسل النائب برقية (ارجو منحي اجازة شهرين) ذاهب الى اين ؟ الى امريكا الى باريس او الى سويسرا ، انا اعتقد بان ما يتقاضاه هذا النائب انما هو سحت اذا لم يحضر مجلس النيابة ويدافع عن حقوق الشعب ويخدم المواطنين ، اما كل يوم اجازات اعتقد هذا مضحكة .

الرئيس : يا استاذ ، هناك اقتراح من النائب صالح بك بتعديل النظام الداخلي فاذا وافق المجلس تشكل لجنة ، ويعدل النظام الداخلي مع العلم انه يوجد قرار سابق من المجلس بتعديل النظام الداخلي فاذا امكن عند التعديل يمكن ادخال هذه الاشياء .

سيادة رئيس الوزراء

الشريف حسين بن ناصر الافخم

قرر مجلس النواب الاردني في جلسته الثالثة من الدورة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٤ منح حكومتكم الثقة بأغلبية سبعة وخمسين صوتا ضد صوت واحد تأييدا لسياستكم العامة التي اوضحوها خطاب العرش السامي الذي طلبتم اعتباره بسان الحكومة الوزاري عملا باحكام الفقرة الثالثة من المادة (٥٤) من الدستور ، فتقدمتم به الى المجلس في الجلسة الاولى للدورة غير العادية التي انعقدت بتاريخ ١٩٦٣/٨/١ .

واني اذ انهي لسيادتكم هذا الفوز المبارك لا يسعني الا ان اغتم هذه المناسبة لتقديم اصدق واجمل آيات التهنئة لسيادتكم ولزملائكم الوزراء بما حازتم من ثقة غالية ، ويسعدني ان اشير الى ما اظهره حضرات النواب من تجاوب صادق اكيد مع ما تضمنه بيانكم الوزاري فكان من أبرز عناصره هذه الثقة المطلقة ، وتلك الروح الديمقراطية البرلمانية السليمة التي سادت جو جلسة الثقة .
واني لعل ثقة لا يرق اليها شك بسان هذه الثقة الانجاسية مستند من أزر الحكومة وتزيد من قوتها للعمل على رقي البلاد وسعادتها ، كما انني على ثقة عظيمة بان الحكومة سوف لا تتوانى عن اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما جاء في بيانها الوزاري بكافة المجالات الاقتصادية والزراعية والثقافية والعلمية والعمرانية .

وبالختام أسأله جل وعلا أن يسدد خطاكم ويوفقكم لتحقيق ما نصبو اليه امتنا ، وأن يأخذ بيدكم للوصول بها الى مراتب العز والمجد والكرامة في ظل جلالة ملكتنا الممدى الحسين بن طلال اعزه الله وأيده بنصر من عنده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
عاكف الفاي

السيد الحاج حسن نائب عمان : بالنسبة لهذا الموضوع عندما يتقدم النائب بطلب الاجازة ارى ان المجلس في حالة عدم بيان الاسباب الموجبة ان يرفض الرئيس : يعدل النظام الداخلي بشكل تحدد فيه هذه الاجازات .

السيد الحاج حسن نائب عمان : على النائب ان يذكر الاسباب الموجبة لطلب اجازته ، ليس برقية فقط وفي حالة عدم اقتناع المجلس يمكن رفض الاجازة .

دولة نائب رئيس الوزراء : انا اريد ان اوضح هذه الناحية باعتباري من الرعي الاول ومن الذين مارسوا هذه الامور من زمن المجلس التشريعي من سنة ١٩٢٩ ، حتى الدور العثماني كان يعطى التخصيصات دفعة واحدة عن سنة كاملة ولما تألفت وتأسس المجلس التشريعي الاول في الاردن قضت الحكومة في ذلك الحين على التحو العثماني وعندما وجدوا ان اعضاء المجلس التشريعي مهملون في الاستمرار باعمالهم في الاوقات المعينة فاقترح ان تكون التخصيصات شهرية والتخصيصات التي تعطى الآن الى اعضاء البرلمان بشكل شهري سببه او المنشأ الاصل هذا السبب ، فعليه تعالج هذه الناحية كما يجب ان تعالج انفسنا على مسؤوليتنا ونحمل واجباتنا من حيث الضمير والوجدان .

الرئيس : على كل حال سنعدل النظام الداخلي

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

(أ)

الرئيس : سيقل الكتاب الذي رفعته رئاسة المجلس الى الحكومة على تهنتتها بالثقة وبجواب سيادة رئيس الوزراء .

السكوتير العام : ائلو : لا كتاب معالي رئيس مجلس النواب .

(ب)

الرئيس : يتلى كتاب سيادة رئيس الوزراء .
السكرتير العام : وهذا جواب سيادة رئيس الوزراء عليه .

معالي السيد عاكف الفايز الاكرم
رئيس مجلس النواب

تسلمت بخالص الشكر وبإعجاب الامتنان كتاب معاليكم رقم ٧٥٤/١/٦/٣ تاريخ ١٩٦٣/٨/١٧ المتضمن تهيئة مجلس النواب الموقر بمناسبة فوز الحكومة بالثقة بأغلبية سبعة وخمسين صوتاً ضد صوت واحد .
واني اذ انوه بما اظهره حضرات النواب المحترمين خلال جلسة الثقة من تجاوب صادق وروح برلمانية سمحة مع ما تضمنه البيان الوزاري للحكومة لارجو ان تغفلوا لحضراتهم شكر الحكومة العميق على هذه الروح مع اطيب تمنياتها لهم جميعاً بالتوفيق والنجاح .
داغياً الله جل وعلا ان يأخذ بيدنا جميعاً للعمل على خدمة امتنا ووطننا في ظل جلالة الحسين المعظم .

اكرر لمعاليكم شكري الخاص مقرؤنا باطيب التمنيات .
واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

الاقتراحات

(١)

الرئيس : تتلى الاقتراحات الواردة
السكرتير العام : يتلى
الاقتراح برغبة رقم (١٠)
تاريخ ١٩٦٣/٨/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
يرجى توجيه الاقتراح برغبة التالي الى سيادة رئيس الحكومة

تفضلت الحكومة وودعت النظر بقضايا المعتقلين وذلك رداً على مناقشة مجلس النواب للبيان الوزاري على اساس سرعة التحقيق مع هؤلاء المعتقلين فتراها من تثبت براءته وعقاب من تثبت جرمته صونا للحرية .

ولما كان هناك اعتقالات قد اتخذتها سلطات الامن خلال الايام الاخيرة شملت بعض الموظفين والمواطنين فاننا نطلب من الحكومة العمل على احقاق الحق وازهاق الباطل باتخاذ الاجراءات الفعالة لضمان الحرية ومنع كل ذي حق حقه .

خالد الحاج حسن مطلق الحديدي يوسف التكروري
نائب عمان نائب عمان نائب الخليل
الدكتور قاسم الرماوي علي الدجاني سامي حداد
نائب رام الله نائب القدس نائب اربد

عمران المعاينة موسى ابو الراغب اسماعيل حجازي
نائب الكرك نائب عمان نائب الخليل

صديقي الجعفري سانيا العكشه اميل صافية
نائب الخليل نائب الكرك نائب القدس
موسى عيسى عابده محمد بشير الغزوي
نائب بيت لحم نائب اربد

اسماعيل ابو علان

نائب الخليل

الرئيس : هل يحال الى الحكومة رأسا ام الى اللجنة الادارية

(اصوات : الى الحكومة)

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على اخالة هؤلاء
الاقتراح الى الحكومة ؟
الجميع : موافقون

كل فرد في هذا الوطن اصبح على اكثر من اليقين من ان البترول سيستخرج فور وصول الخبراء .
اخواني

اختصر كلمتي هذه بانوجه الشكر الى الحسين المحتك السياسي البطل الذي ضرب مثلاً رائعا حيا وجريئا في السياسة الدولية ويرهن على حرصه الاكيد على مصلحة الوطن الغالية والسلام عليكم .

السيد حماد نائب اربد : معالي الرئيس

علمت في هذا الصباح ان عدوانا يهوديا نصب على القدس في الساعات الاولى وقد تبودلت في هذا الاعتداء الاسلحة والقنابل المتفجرة وقد ذهب ضحية هذا الاعتداء ان جرح احد الجنود الاردنيين وقتل من العدو جندي آخر ولذلك نطلب من الحكومة ان تتخذ الاجراءات السريعة الفعالة لوقف هذه الاعتداءات التي تتكرر بين الحين والآخر .

بالامس ايضا والامس ليس بعيد عندما نصبت هذه الاعتداءات ايضا على خطوط الهدنة المحاذية الى سوريا ، وشكراً .

وزير الدفاع ووزير الدولة لفؤون الرئاسة :

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

في الواقع ان العدو الغافر في هذا الصباح وعلى وجه التدقيق في الساعة الحادية عشرة والدقيقة اربعين تحرقن بمجنوننا المرابطين على اسوار المدينة وقادهم بالحجارة ثم تبودلت الحجارة ثم اطلق النار بشكل متقطع وانتهى اطلاق النار في الساعة الزابعة صباحاً ورفضت شكوى الى لجنة الهدنة المشتركة وعقبت الجلسة وهي لا تزال منعقدة وعندما يستم التحقيق وتصل اللجنة الى قرار ستطلع هذا المجلس الكريم على القرارات التي تتخذها واودع بفسله المناسبة ان اطمئن

السيد المعاينة نائب الكرك : معالي الرئيس

قبل الدخول في المناقشة ، اقترح ان يقدم المجلس شكره وامتنانه الى جلالة الملك والحكومة الرشيدة على الخطوة الرشيدة التي خطوها بتبادل التمثيل السياسي مع روسيا .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون

السيد حجازي نائب الخليل : معالي الرئيس

لي كلمة حول الموضوع .

الرئيس : تفضل

السيد حجازي : نائب الخليل : معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين
اقامة علاقات دبلوماسية بيننا وبين اية دولة عالمية كبرى يعد نصراً عظيماً لنا وذلك لحاجة هذه الدولة الفتية الى مؤازرة شريفة وتعاون برى بعيد عن المؤامرات المسعورة الغادرة من امثال تلك التي اودت بحياة برنادوت وهرشولد وهما بتمتعا بثقة هيئة الامم المتحدة ويرتديان اثواب الظهور والسلام .

وانه لمن الحكمة وبعد النظر ان توقع قبيل ايام قليلة اتفاقية التمثيل السياسي بين الاردن والامم المتحدة السوفياتي وان نسمى حسب مخططنا لمصادقة من يصادقنا وينوي لنا الخير ومعاداة من يعادينا وينوي لنا الشر .

معالي الرئيس

اخواني

اني كواطن اردني وكمثل للشعب اري من واجبي في هذه المناسبة الطيبة ان اظهر شعوري بمدى الفرح والكبرى التي لمستنا عند كل مواطن يوم اعلان هذا النبأ البشار لا للاتفاقية المشار اليها من امنية ، فسترداه المبادعات غير المشروطة لقيام المشاريع العنيدية المفيدة وسيزود جيشنا باحدث المعدات الحربية كما ان

الرئيس : هل توافقون على التعديل ؟

(اصوات : نوافق)

المقرر : تعديل الاعيان لا يختلف كثيراً عن رأي النواب الفكرة الآن التي هي موضع بحث عما اذا كان هذا المجلس يرى ان تعطى الصلاحية الى المحكمة التي اصدرت القرار او الى رئيس المحكمة ؟

(اصوات الى المحكمة)

الرئيس : الى المحكمة .

المقرر : الرأي الذي ابداه معالي وزير العدلية يتفق وروح العدالة .

السيد كريسنان نائب معان : تقرر رأي معاليه ونحيد ان يكون بالاجماع .

الرئيس : ارجو المحافظة على النظام ، والآن كيف سيكون النص ؟

المقرر : النص يكون هكذا :

« يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تحول مدة الحبس الى الغرامة »

لان المحكمة تعنى محكمة البداية ومحكمة الصلح .

الرئيس : موافقون على هذا ؟

الشيخ جمو نائب عمان : اذا امكن نرجو ان يقر المقرر النص الذي اقترحه مجلس الاعيان .

الرئيس : لا يوجد خلاف يا استاذ بين شهر وثلاثة اشهر .

المقرر : يا سيدي فقط قضية اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

السيد السبعيات نائب الكرك : هذه الحكومة قدبت المشروع ؟

الرئيس : يا صلاح بك الحكومة التي قدبت المشروع هي الحكومة السابقة وليست الحالية ، وجهة

نظر الحكومة الحالية ان تعطى الحق للمحكمة ، والمجلس أقر هذا

المقرر : يا سيدي يدعي النص هكذا :

« اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم . . . »

الشيخ جمو نائب عمان : وقاضي الصلح

المقرر : لما نقول « محكمة » تعني محكمة الصلح ومحكمة البداية ، كلها محكمة ، نفس الشيء ، المحكمة التي اصدرت القرار

السيد الدلقموني نائب اربد : معالي الرئيس ارجو ان يوضح كيفية قرار المحكمة هل هو بالاكثرية كالعادة ام بالاجماع

المقرر : كالعادة .

الرئيس : بالاكثرية ، اقرأ النص ياسلمان بك

المقرر : النص :

« اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على شهر يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تحول مدة الحبس الى الغرامة على اساس نصف دينار عن كل يوم وذلك اذا اقتضت بان الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص »

الرئيس : هل يوافق المجلس على النص كما تلاه المقرر

الجميع : موافقون

وزير العدلية ووزير التربية والتعليم : معالي الرئيس

هناك حالات في مجال العقوبة تخير المحكمة في الحكم اما بالحبس او بالغرامة ، وهناك حالات تشترط وتنبس على حالة الحبس فقط ، فالمحكمة التي خیرها المشرع بان تختار بين الحبس والغرامة كيف

يصح لها اذا اختارت الحبس ان تأتي وتبدل الحبس بغرامة ؟ اذا اقترح ان يضاف فقرة انه (اذا

ولذلك يتعارض ، اما وجود نص مطلق افضل بكثير من تقييده بخمس سنوات الى نصف العقوبة .

وز : لدية ووزير التربية والتعليم : معالي الرئيس .

يودي ان ابين مدى التناقض في هذه المادة ، المادة ٩٩ من قانون العقوبات ، نصت هذه المادة انه اذا ارتكب المتهم جرماً وتوفرت له اسباب التخفيف

كان يرتكب جريمة القتل ويجرى مصلحة على هذه الجريمة وكانت العقوبة خمس عشرة سنة يمكن للمحكمة ان تنزل هذه العقوبة الى سبع سنوات

ونصف اما اذا ارتكب جريمة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤبدة فيجرى مصلحة ضرباً مخففاً فنزل العقوبة الى خمس سنوات بينما اذا ارتكب جريمة عقوبتها الاشغال

الشاقة المؤقتة لا تملك المحكمة الا ان تنزل العقوبة الى سبع سنوات ونصف وهذا تناقض غريب

وخاطبي ووقع فيه المشرع سابقاً وكنا والحاكم تمنحط به حتى الآن فاقترح الموافقة على قرار اللجنة .

السيد عريقات نائب القدس : معالي الرئيس .

ارى ان يستثنى من ذلك القانون الجرائم الاخلاقية وجرائم التجسس .

الرئيس : يوجد لصوص اخرى

وزير العدلية ووزير التربية والتعليم :

نحن هنا لقرار مبادئ قانونية ونضع قواعد سليمة للقانون اما هذه التفصيلات حتى لا يكون في قوانيننا تناقض وعدم اتساجام ، اما هذه التفصيلات متروكة بطبيعة الحال للمحاكم عند تطبيقها .

الرئيس : اي نعم .

المقرر : الان تبين كما وردت من الحكومة بهذا النص (ولها ان تخفف كل عقوبة جنائية اخرى الى النصف)

كانت العقوبة المنصوص عليها للجريمة تخير القاضي بين الحبس والغرامة لا يصح التبديل اما اذا كانت العقوبة تشترط الحبس فقط ولم يكن امام القاضي مجال لتبديل هذا الحبس فله بعدئذ لظروف خاصة ان يبذل الحبس بالغرامة) وهذا في مصلحة العدالة ايضا .

الرئيس : ما رأي اللجنة القانونية ؟

وزير العدلية ووزير التربية والتعليم : واستطيع ان اؤكد للمجلس الكريم بان هذا ما جرى عليه العمل في جميع المحاكم في الدول العربية المجاورة .

الرئيس : انا اعتقد ان النص هذا كاف .

المقرر : بقي لدينا نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ - من قانون العقوبات ، المادة ٩٩ من القانون

الاصلي بينت الاسباب المخففة التي تستدعي التخفيف في حالة ارتكاب جرائم معينة وفي حالة وجود مثل هذه الاسباب نصت الفقرة ٣ - بقولها « للمحكمة ان تخفف كل عقوبة جنائية اخرى الى خمس سنوات »

جاءت الحكومة وعدلت او اقترحت وضع مشروع بقولها :

« ولها ان تخفف كل عقوبة جنائية اخرى الى النصف »

مجلس النواب السابق ومجلس الاعيان رأيا وضع هذا النص .

ولها ان تخفف كل عقوبة جنائية اخرى الى خمس سنوات اولى نصف العقوبة)

٣ - عندما درست اللجنة القانونية هذا المشروع تبين لها ان النص الوارد من الحكومة يعني بالغرض ذلك ان هناك بعض العقوبات فيها نص على ان لا تقل العقوبة عن كذا مدة ، سبع سنوات ، في حالات هناك الغرض من دون الاثني عشرة سنة بالاكثرية ، عليها عقوبة اظن المادة ٩٦ - من قانون العقوبات

محكمة من الدليل

الرئيس: هل يوافق المجلس على النص كما تلاه المقرر.
الجميع: موافقون.

الرئيس: اذن اضع القانون بمجموعه في الرأي وهما وافق عليه المجلس بشكله النهائي وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر:

قانون العقوبات المعدل الموقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العقوبات المعدل الموقت لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة اليها تحت رقم (٢) وترقم الفقرة السابقة برقم (١) .

٢ - اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تحول مدة الحبس الى الغرامة على اساس نصف دينار عن كل يوم . وذلك اذا التفتحت بان الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص .
المادة ٣ - يلغى نص الفقرة الثالثة من المادة (٩٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :
« ولما ان تخفيض كل عقوبة جنائية اخرى الى النصف » .

(د)

المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب برئاسة السيد القانوني بتاريخ ١٩/٨/١٩٦٣ برئاسة سيدي السيد

سبايا العكشه وحضور السادة : المقرر سلمان القضاة سليم البخيت ، صلاح السحيات خالد الحاج حسن ونظرت في القانونين التاليين : -

١ - مشروع قانون العقوبات المعدل لسنة ١٩٦٣ ، توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على هذا المشروع مع حذف المادة الثالثة منه بكاملها لان هذه المادة قد جرى تعديلها بقرار اللجنة رقم (٢) تاريخ ١٩/٨/١٩٦٣ .

٢ - مشروع قانون تشكيل المحاكم النظامية المعدل لسنة ١٩٦٣ ، قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بما يلي : -

١ - المادة الاولى من المشروع قبولها كما وردت من الحكومة .

٢ - المادة ٢ من المشروع :

أ قبول البند (أ) من الفقرة (١) من المادة الخامسة كما وردت من الحكومة وحذف البند (ب) بكامله ليلقى البند (ب) و (ج) كما جاء في القانون الاصيل .

ب - في الشطر الاول من البند (أ) من الفقرة (٢) من المادة الخامسة ، وفي الشطر الاول من البند (ب) من الفقرة (٢) من المادة الخامسة ايضاً ، تحذف (الف) ويستعاض عنها بكلمة (خمسمائة) .

٣ - المادة الثالثة من المشروع قبولها كما وردت من الحكومة .

٤ - المادة الرابعة من المشروع قبولها كما وردت من الحكومة .

اللجنة القانونية

الرئيس : يلى مشروع قانون العقوبات المعدل لسنة ١٩٦٣ مادة مادة للموافقة عليه .

المقرر : اتلو اولاً الاسباب الموجبة .
الاسباب الموجبة

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ تقضي بعدم ملاحقة الذين لم يتجاوزوا السابعة من اعمارهم والفقرة الثانية منها تعفي من اثم الثانية عشرة من عمره الا اذا تبين للمحكمة ادراكه بانه لا يجوز له اتيان الفعل المنسوب اليه ، ولما كانت المادة الثانية من قانون اصلاح الاحداث رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ اعتبرت الشخص الذي يتراوح عمره بين التاسعة والثامنة عشرة حدثاً يطبق عليه قانون الاحداث وبالنسبة للاشكالات التي ربما تحدث فيها لو اتضح ان مرتكب الجرم في الثامنة من عمره مثلاً وتبين للمحكمة ادراكه بانه لا يجوز له اتيان الفعل ولكن قانون الاحداث لا يمكن تطبيقه بعد ذلك على مثل هذه الحالة ، ويستحيل بالوقت نفسه تطبيق قانون العقوبات بحقه ويسبب هذا التناقض الواضح بين القانونين ، فقد وجد من المناسب تعديل الفقرة الاولى من المادة ٩٤ بشكسل يتناسب مع قانون الاحداث ويرفع التناقض بينهما .
كما لوحظ بان في تطبيق المادة ٩٩ من قانون العقوبات يحق المتهمين الذين يقتضي تنزيل العقوبة عنهم لاسباب مخففة تقديرية ، تناقض واضح ايضاً يؤدي الى وقوع اجحاف بحق بعضهم فالفقرة الثانية منها تجوز للمحكمة تنزيل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة لمدة خمس سنوات ، بينما لا تجوز لها تنزيل عقوبة الاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ، لاقل من سبعة سنوات ونصف ، مع ان عقوبة المؤبد بنظر القانون اشد من عقوبة الاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ولهذا وبحقيقاً للمدالة بين المواطنين فقد روى تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من قانون العقوبات بالشكسل الذي ورد في المشروع المقترح .

وهذا نص القانون .
مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وما طرأ عليه من تعديلات والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذه المادة
الجميع : موافقون
المقرر :

المادة ٢ - يعدل البند الاول من المادة ٩٤ من القانون الاصيل باستبدال كلمة (السابعة) الواردة فيها بكلمة (التاسعة) .

الرئيس : هل يوافق المجلس على المادة الثانية
الجميع : موافقون
المقرر :

المادة ٣ - تلغى الفقرة ٣ من المادة ٩٩ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالفقرة التالية : -

٣ - ولما ان تخفيض كل عقوبة جنائية اخرى الى خمس سنوات او الى النصف .

الرئيس : سبق ان وافق المجلس على قبول هذه المادة في مشروع قانون العقوبات المعدل ولهذا رأت اللجنة هذه المادة من هذا المشروع حتى لا يكون هناك تكراراً فهل يوافق المجلس الآن على جديتها كما اوصت اللجنة .

الجميع : موافقون

الرئيس : اذن القانون بمجموعه بالرأي فهل يوافق المجلس عليه .

الجميع : موافقون

وهذا نصه بالصيغة التي سرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وما طرأ عليه من تعديلات والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند الاول من المادة (٩٤) من القانون الاصيل باستبدال كلمة (السابعة) الواردة فيها بكلمة (التاسعة) .

- ٢ -

الرئيس : يقر مشروع قانون تشكيل المحاكم النظامية المعدل لسنة ١٩٦٣ .

المقرر : اتلو اولا الاسباب الموجبة .

الاسباب الموجبة

لتمثيل قانون تشكيل المحاكم النظامية

لما كنا نرى ان عدد القضايا التي تعرض على المحاكم النظامية سواء اكانت حقوقية أم جزائية كان وما زال في تزايد مستمر وذلك بسبب ازدياد عدد السكان من جهة وهو الحركة التجارية في المملكة من جهة أخرى، وما ينجم عن ذلك من مساوئ نتيجة لاطالة امد التقاضي وتأخير فصل الدعاوى . فقد وجد من المناسب بدلا من اللجوء لزيادة عدد القضاة سنة بعد سنة ان نأخذ بنظرية توسيع صلاحية القاضي

المفرد التي هي خير وسيلة لتوفير جهاز قضائي مركز ومستقر ولضمان حسن سير العمل وتوفير السرعة الكافية في انهاء الخصومة وتقضي امد التقاضي .

وعليه فقد تقدمت الحكومة بهذا المشروع الذي يتضمن ما يلي : -

١ - فيما يتعلق بصلاحية قاضي محكمة البداية المفرد ، رفع هذه الصلاحية في القضايا الحقوقية من (٥٠٠) دينار الى (١٠٠٠) دينار واعطائه حق النظر في القضايا الجنائية العادية التي تستوجب عقوبة اقل من الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة .

٢ - وفيما يتعلق بمحكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا ، فقد روي ان النظر في قضايا العدل العليا من قبل رئيس وقاضيين على الاقل كاف لتأمين العدالة ، وعلى كل حال فقد تركت الصلاحية مفتوحة لرئيس المحكمة ، اذ له الحق ان يعقد المحكمة من اكثر من ثلاثة قضاة . اذا رأى ان ظروف القضية تستلزم ذلك .

المقرر : (متابعاً)

الواقع ان اللجنة القانونية درست هذا المشروع ودرست الاسباب الموجبة وارى قبيل ان يبحث المشروع مادة مادة ان اشرح للمجلس الكرم وجهة نظر اللجنة اولا في موضوع القاضي المفرد ، الحكومة رأيت بان الاسباب الموجبة لاعطاء صلاحيات واسعة لقاض مفرد هو توفير على الخزينة . ولكن اللجنة رأيت بأنه ليس من العدالة ان يترك امر شخص اتهم بالجناية لقاض مفرد وغير للبلد ان تدفع رواتب لخدمة قضاة من ان يظلم شخص في قضية جنائية بلحظة ، ولهذا رأيت اللجنة ترك النص كما كان في السابق اي تبقى صلاحيات الجنائيات تنظر من قاضيين وعند الاختلاف ينظر بها قاض مرمج .

قاض واحد والقصد من تحويلها الى قاض واحد هو التسهيل لاصحاب الشكاوي والاسراع بالبت في القضايا في الدرجة الاولى فاذا رأى المجلس ان هذه مشكلة قائمة ارى ان النص الاول يجب ان يبقى قائماً .

وزير العدلية ووزير التربية والتعليم : هنالك مبدأ قانوني يقول : ان العدد يقوي الاجتهاد وهذا ما تسيير عليه المحاكم في جميع انحاء العالم فاذا كان القاضي المفرد سيقدر مبدأه من اجل انجاز المعاملات اهون على القضاة واهون على الحكومة والبلد ان تزيد من تخصصات القضاة وان تكثر من عدد القضاة وتوسع من المحاكم حتى تتلافى هذا النقص الذي اشار اليه حضرة النائب المحترم ، العدالة لا يمكن ان تقاس بالمال ولا يمكن ان تقاس باي مقياس في غير مستواها .

فانا اصر على رأيي السابق في ان القاضي المفرد هي بادرة خطيرة لا نخدم العدالة بشي بل على العكس من هذا استطاع ان يؤكد للمجلس الكرم بان هذه المبادرة مستعجلة لان تقضي على العدالة .

الرئيس : تنلى المادة الاولى للتصويت عليها .

المقرر :

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة (١) سمي هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الرئيس : هل يوافق المجلس عليها كما تلاه

المقرر :

الجميع : موافقون .

واما بالنسبة للقضايا الحقوقية رأيت ان مبلغ خمسمائة دينار كاف خاصة وان القضايا التي تتجاوز خمسمائة دينار قليلة واطن انها اضمن للعدالة بقاؤها تنظر من قاضيين بدلا من قاض واحد وبامكان الحكومة ان تعالج - اذا كان هناك تراكم قضايا - ان تعالج هذه الناحية بزيادة عدد القضاة .

هذه هي الفكرة التي حدثت باللجنة القانونية ان توصي المجلس الكريم برفض زيادة صلاحيات القاضي المفرد .

الرئيس : ما رأي الحكومة في الموضوع ؟

وزير العدلية ووزير التربية والتعليم : اننا لا ارى بان من خدمة العدالة اعطاء الصلاحيات الواسعة الى القاضي المفرد ولو اخذنا بهذا المبدأ استطاع ان يؤكد للمجلس الكريم بان محكمة بداية الكرك في اللواء الجنوبي مثلا لا تستطيع ان تنظر في اية دعوى لان المبلغ الذي سيطرح امامها للزراع يكون في حدود الالف دينار وهذه المنازعات ليست موجودة في مثل هذه المحكمة وفي مثل هذه الحدود ، انا اقر للجنة فيما ذهبت اليه في هذا الصدد وفي هذا الشكل .

الدكتور الرماوي نائب رام الله :

معالي الرئيس : انني اعتقد ان السبب الذي حدا بتقديم هذا المشروع لم يكن مجرد توفير على الحكومة بل كان بهدف خدمة المواطنين في الدرجة الاولى لاننا نعتقد بان المحاكم مكنتة بالقضايا العامة التي تؤجل الى اشهر وفي بعض الحالات الى سنوات .

ان عدد القضاة محدود ولا يمكن استخدام الا هذا العدد او بزيادة لا تحل مشكلة تراكم الدعاوى وسبقني المشكلة قائمة في المحاكم وكل من له قضية عليه ان يراجع المحاكم عدة شهور وتؤجل لانه لا يستطيع محكمة البت فيها لان تشكيلها يقتضي وجود اكثر من

محكمة من العدل

الرئيس : تلى المادة الثانية بالصيغة التي اقترتها اللجنة ووافقت عليها الحكومة .

المقرر :

المادة (٢) تلغى المادة الخامسة من القانون الاصيل ويستعاض عنها بـ :

المادة (٥)

١ - تنعقد المحكمة الابتدائية في القضايا الجزائية على الوجه التالي : -

أ - من ثلاثة قضاة عند النظر في القضايا الجنائية التي تكون العقوبة التي يفرضها القانون فيها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد او الاعتقال المؤقت او الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ب - من قاضيين عند النظر في القضايا الجنائية الأخرى :

ج - من قاضٍ مفرد عند النظر في القضايا الجنائية البدائية :

٢ - وتنعقد في الدعاوى المخفوقة على الوجه التالي : -

أ - من قاضٍ مفرد عند النظر في : -

١ - الدعاوى التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار .

٢ - الدعاوى المتقابلة بها بلغت قيمتها .

٣ - ما تفرع عن الدعاوى الأصلية من فائدة وعطل وضرب ومنافع ومصاريف .

ب - ومن قاضيين عند النظر في : -

١ - الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار .

٢ - الدعاوى التي لا يمكن التعبير فيها عن المدعى به بمبلغ نقدي .

٣ - تنعقد المحكمة الابتدائية من قاضيين عند النظر في الدعاوى المخفوقة والجزائية بصفتها الاستثنائية .

٤ - عندما تنعقد المحكمة من قاضيين فأكثر يرأسها رئيس المحكمة او القاضي الاقدم في الدرجة وتصدر المحكمة قراراتها بالأجماع او الاكثرية .

٥ - اذا انعقدت المحكمة من قاضيين واختلفا في الرأي اثناء المحاكمة او عند اعطاء القرار النهائي فيدعو رئيس المحكمة قاضيا ثالثا للاشتراك في المحاكمة من المرحلة التي وصلت اليها الدعوى وتتلّى بحضوره للمعاملات السابقة .

٦ - تشمل احكام هذه المادة ايضا القضايا المعلقة التي لم يبدأ باستماع البينة فيها .

الرئيس : هل يوافق المجلس على المادة الثانية كما تلاها المقرر .

الجميع : موافقون .

الرئيس : تلى المادة الثالثة من المشروع كما وردت من الحكومة وبالشكل الذي وافقت عليه اللجنة :

المقرر : بقي هناك مبدأ تشكيل محكمة العدل العليا من ثلاثة قضاة ، الزافع كانت الغاية بالنسبة . . . اللجنة اقترت مشروع الحكومة بجعل محكمة العدل العليا مؤلفة من ثلاثة قضاة لأنه ترك لرئيس المحكمة أن يزيد عدد القضاة اذا عرضت قضايا هامة وبالنظر لأن عدد قضاة محكمة العدل العليا محدود سبعة او ستة مع رئيس سبعة وكثرة القضايا اعتقد ان هذا يستقيم بالنسبة لعمل المحكمة حاليا الا اذا زيد عدد قضاة التمييز الى اثنين فلا يمكن ان على طرفين أو بإمكانهم ان يقيم التشكيل نفس الشيء كما هو منسج محكمة التمييز

وعلى هذا الاساس ابقت اللجنة النص كما يلي :

المادة - ٣ - تلغى المادة التاسعة من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :

المادة - ٩ - تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس وستة قضاة على الأقل وتنعقد :

١ - كمحكمة تمييز حقوقية وجزائية من رئيس واربعة قضاة على الأقل .

٢ - كمحكمة عدل عليا من رئيس وقاضيين على الأقل .

٣ - اذا لم يشترك الرئيس في الدعوى يرأس المحكمة القاضي الاقدم من هيئة المحكمة المنتدبة وعند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالأكثرية .

الرئيس : هل للحكومة رأي في الموضوع .

وزير العدلية ووزير التربية والتعليم :

معالي الرئيس

ما هي الاعمال وطبيعتها التي تمارسها محكمة العدل على جانب كبير من الاهمية والخطورة :

المحكمة تنظر في الطعون الواردة بحسب القرارات الإدارية وعلى رأسها قرارات مجلس الوزراء فتقليص المحكمة الى هذا العدد ومسحها هو بسخ للعدالة في حد ذاتها .

هذه المحكمة تشكل من محكمة التمييز . توفيراً للخزينة روى ان تشكل من قضاة محكمة التمييز في البلاد الأخرى تشكل بصورة مستقلة ومنفردة ومنعزلة عن محكمة التمييز لأن كل من هذه المحاكم تنظر في نزاعات خاصة فطالما تشكل من محكمة التمييز ومن قضاة محكمة التمييز ما الداعي لان تشكل محكمة التمييز من ستة قضاة ورئيس ومحكمة العدل التي تنظر في أهم القضايا في هذا البلد تشكل من رئيس وقاضيين ١

هذه بادرة انا لا ارتاح لها ابدا واطلب من المجلس الكريم ان يسير بصورة تشكل فيه محكمة العدل من نفس القضاة الذين تشكل منهم محكمة التمييز على النحو السابق ، اريد لمعالي الرئيس وحضرات النواب المحترمين ان اورد مثالا ، محكمة التمييز ستة قضاة ورئيس يمكن في حالات خاصة ان تنظر بنزاع حقوقي قيمته عشرة دنانير بينما يحكمه العدل في صلاحياتها تنظر في الغاء قرار صادر عن مجلس الوزراء فمن احق من هذه المحاكم في زيادة عدد القضاة محكمة التمييز ام محكمة العدل ؟

المقرر : الواقع ما تفضل به معالي وزير العدلية من ان هناك قضايا ادارية كبيرة فعلا تعرض على محكمة العدل العليا وهذه القضايا من الاهمية بمكان بحيث ان المحكمة تصدر مبادئ قانونية تسيّر وتصبح قانونا ودستورا ، كل ما هنالك ان اللجنة علمنا اقترت هذا المبدأ اقتره فقط لتاحية شعرت فيها وهي ان تشكل محكمة التمييز الحالية الآن غير كافي ومرهق لاعضاء المحكمة ، الفكرة التي ابداهها معالي الوزير فعلا واردة الا انه يمكن هذه ان تحقق بسهولة اذا وعدت الحكومة بزيادة قاضيين لمحكمة التمييز عندها بإمكان محكمة التمييز ان تتصرف فعلا وترى القضايا الرئيس : ياسلمان بك نحن نقرر مبادئ قانونية الحكومة وعدت او ما وعدت ، رأي الوزير صحيح او غير صحيح ؟

(اصوات : صحيح)

الرئيس : اذن يجب ان يسار عليه :

السيد كريسشان نائب معان : لنتي عليه

السيد الحاج حسن نائب عمان : بصفتي عضوا في اللجنة القانونية لقد اوقفنا هذا القانون بالنسبة لمحكمة التمييز نقاشا طويلا والواقع اقل ان اقول ان

المقرر :

٢ - تضاف البنود التالية بعد البند (ح) من الفقرة الثانية المذكورة .

ط - لا تقبل الطلبات المقدمة للطعن في القرارات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة .
هذا المبدأ في الواقع متفق خطأ ، مثلا عدم النظر في دستورية القوانين ، هذا عمل من أعمال السيادة الحكومة تقرر قانونا وتعرضه على مجلس النواب هنا لا يجوز ان يأتي انسان ويطعن بان هذا القانون لا يتفق واحكام الدستور ولذلك اطلب الغاؤه ، او انظمة ، او امور من صلب اعمال الحكومة ، اعمالها كدولة ، هذه المادة بالفعل تنفق وما يجري في اكثر دول العالم كما ان هذا المبدأ تأخذ به محكمة العدل العليا عندما استقر اجتهادها عليه .

وزير العدل ووزير التربية والتعليم : توضيح لهذه الناحية اذا سمحت يا معالي الرئيس .

اعمال السيادة هي الاعمال التي تمارسها الدولة لحفظ سلامتها في الداخل وفي الخارج ، هناك علاقات بين الدول وبين مجلس الامم ، مثلا تمارس صلاحياتها في نفس الدورة . في حل مجلس النواب ، تمارس صلاحياتها بالنسبة الى علاقاتها الدولية في انشاء علاقات دبلوماسية ، في اعلان الحرب ، في توقيع الهدنة . كل هذه الاعمال من قبيل اعمال السيادة التي تمارسها الدولة بالاستناد الى الدستور ، هذه الاعمال غير منصوص عليها في قانون تشكيل المحاكم النظامية لأنها داخله في اختصاص محكمة العدل وقانون تشكيل المحاكم النظامية عدد الحالات التي تخضع فيها محكمة العدل والمنازعات التي يمكن ان تنظرها ولكن هذا القانون لم يذكر بعد الفقرة (ح) من قانون تشكيل المحاكم ، لم يذكر اعمال السيادة

وجهاً النظر اقل من الاكثرية مؤيدة لرأي معالي وزير العدل واني شخصيا اؤيد ما ورد في حديث معالي وزير العدل ببقاء محكمة العدل العليا من رئيس واربعه أعضاء بدلا من رئيس وعضوين نظرا لأهمية القضايا بالنسبة لمحكمة العدل العليا .

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح معالي وزير العدل المتضمن شطب المادة الثالثة من هذا المشروع .

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن اعلن ان المجلس الكريم قد وافق على حذف المادة الثالثة من مشروع قانون تشكيل المحاكم النظامية المعدل لسنة ١٩٦٣ وترقم المادة التي تليها برقمها والآن تلي المادة الرابعة التي اصبح رقمها (٣) .

المقرر :

المادة ٣ - ١ - يلغى البند (أ) من الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

أ - في الاحكام والقرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في الدعوى الحقوقية البدائية او التي تكون قيمة موضوع الدعاوى فيها اكبر من مائة دينار .

اما في الاصل فكانت كما يلي :

أ - في الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية التي تكون قيمة موضوع الدعوى فيها اكبر من مائة دينار .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذه الفقرة كما تلاها المقرر وبالصيغة التي وردت من الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

١ - يكون ميعاد رفع الدعوى الى محكمة العدل العليا ستين يوما من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه او تبليغه الى صاحب الشأن .

وهذا بالفعل اي المدة هذه هي التي تأخذ بها محكمة وليس لها لدى محكمة العدل العليا وهذا ما استقر عليه اكثر القضاء الاداري في البلدان العربية .

وفي حالة رفض السلطة الادارية او امتناعها عن اتخاذ اي قرار يبدأ الميعاد .

اي ميعاد تقديم الدعوى

من تاريخ انقضاء شهر على تقديم الطلب اليها .

تصير هنا مدة جديدة ، يعني اعطيتاه ثلاثين يوما زيادة .

وزير العدل ووزير التربية والتعليم :

معالي الرئيس : اسمحوا لي ان اوضح هذه النقطة بالذات لان فيها شيئا من التعقيد .

محكمة العدل اقامة الدعوى امامها حتى الآن لم تحدد المدة تعود هذه المحكمة في قول الطعون الى السوابق القضائية والى الاجتهادات الفقهية وما هو ساري عليه العمل في الدول العربية المجاورة .

ترى الحكومة ان تحدد هذه المدة لكن هناك حالات قبل ان يطلع الطاعن في القرار الاداري لدى محكمة العدل بعض القوانين تلزمه ان يراجع الدائرة المختصة مثل قانون التقاعد المدني ، استثنائا هو يتقدم الى محكمة العدل ، عليه ان يراجع وزير المالية واعطاه القانون مهلة شهر بان يراجع وزير المالية اولا وان يعترض على قرار وزير المالية ومن ثم اذا لم يمثل الوزير الى طلبه له الحق ان يراجع محكمة العدل لهذا قال بصرف النظر عما هو منصوص عليه في قوانين اخرى

فترى الحكومة حسماً للزراع والمناقشات في هذا الموضوع بالذات ان ترد في قانون تشكيل المحاكم النظامية وان يكون منصوص عليها في حين ان محكمة العدل بالاستناد الى السوابق القضائية وبالاتناد الى الاجتهادات الفقهية تسير على هذا النحو تماماً هي لا تقبل وترد اي دعوى من قبيل ممارسة الحكومة لحقوقها في السيادة ولكن ايضاً للجمهور والمراجعين وفصلاً قانونياً لهذه النقطة واستكمالاً للأسباب القانونية ترى الحكومة ان تضاف هذه الامور الى الحالات المنصوص عنها في قانون تشكيل المحاكم النظامية على اعتبار انها غير داخله في اختصاص محكمة العدل .

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول هذه الفقرة كما وردت من المحكمة .

الجميع : موافقون

المقرر :

ي - لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتاً اذا رأت ان نتائج التنفيذ قد يتعدى تداركها .

هنا النص واضح اي انه ليس كل طلب يقدم الى محكمة العدل العليا يتوقف التنفيذ فيه الا اذا رأت المحكمة انه لا يمكن تدارك الامر ، مثلا بهدم بناء ، لو فرضنا امر بهدم بناء ، اذا لم يهدم البناء اي قبل ان يهدم البناء لها الحق بوقفه ، ولكن بعد الهدم ماذا يمكن ؟

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذه الفقرة كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون .

المقرر :

ك - فيما عدا ما هو منصوص عليه في قانون خاص .

فالرأي أنه إذا تقدم بالطلب أو الظلمة الى الوزير المختص توقف المدة ، انقطعت المدة ، تبدأ اذا رفض الوزير ، تبدأ المدة الجديدة - مدة السنتين يوما - امام محكمة العدل .

المقرر : الواقع اللجة عندما درست هذه الفقرة بادية الامر رأيت بالفعل انه لم يتعرض هذا النص الى مبدأ انقطاع المهلة القانونية لان الذي استقر عليه الاجتهاد في الفقه الاداري ايضا بان المهلة القانونية تبدأ من اول تظلم في الحسابات التي ينص عليها القانون تظل ، لكن في هذا النص بالذات عندما قرارين ، الواقع الذي هو تعرضت له المادة ميعاد رفع الدعوى في القرارات التي تصدرها السلطة الادارية ، القرارات الصريحة ستين يوما وهناك رفض السلطة اصدار قرار ، واجب اصدار القانون هذا ، انا اطلب من السلطة ان تعطني رخصة ، رخصة مهن ، امتنعت السلطة ان تعطني رخصة المهن ، رخصة ، سكوتها شهر من تاريخ تقديم الطلب لها يعتبر منها قرارا بالرفض وهنا تبدأ مهلة السنتين يوما من جديد .

في الواقع هذه النقطة التي عالجتها هذه المادة - قضية الانقطاع - بقيت تامة وتركت الى اجتهاد المحكمة .

الرئيس : تنقل هذه الفقرة بشكلها الكامل .

المقرر :

ك - فيما عدا ما هو منصوص عليه في قانون خاص .
١ - عند يكون ميعاد رفع الدعوى الى محكمة العدل العليا ستين يوما من تاريخ نشر القرار القضائي الاداري المطعون فيه او تبليغه الى صاحبه الشأن وفي حالة رفض السلطة الادارية

او امتناعها عن اتخاذ اي قرار يبدأ الميعاد من تاريخ انقضاء شهر على تقديم الطلب اليها .

يا سيدي هذه في الواقع - قضية انقطاع المهلة القانونية - لانه تعلن كيف التظلم واشتراط القانون ان يظلم الشخص مثلا نظام الموظفين اذا شخص اصابه ظلمة له الحق ان يتقدم الى مجلس الوزراء او رئيس الوزراء ليعيد النظر فيها ، هنا ينطبق عليه هذا الموضوع ، يعني مبدأ التظلم ، وبما انه استقر اجتهاد المحكمة لا اعتقد ضرورة لوضع النص ، الواقع تباحثنا مع محكمة العدل العليا بهذا النص وتدارسناه ووجدناه كاف .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذه الفقرة كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون .

المقرر :

٢ - تسع الطلبات المنصوص عليها في البند (ح) من هذه المادة ما دام الشخص موقوفا دون التقيد بميعاد .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذه الفقرة ايضا ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : القانون بمجموعه بالرأي فهل يوافق عليه المجلس كما تلاه المقرر ؟

الجميع : موافقون .

وهذا نصه بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان المقرر .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تلغى المادة الخامسة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة (٥)

١ - تتمتع المحكمة الابتدائية في القضايا الجزائية على الوجه التالي :

أ - من ثلاثة قضاة عند النظر في القضايا الجنائية التي تكون العقوبة التي يفرضها القانون فيها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد او الاعتقال المؤقت او الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ب - من قاضيين عند النظر في القضايا الجنائية الاخرى .

ج - من قاضي منفرد عند النظر في القضايا الجنحية الابتدائية :

٢ - وتتمتع في الدعاوى الحقوقية على الوجه التالي :

أ - من قاض منفرد عند النظر في :

١ - الدعاوى التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار ؛

٢ - الدعاوى المتقابلة مهما بلغت قيمتها

٣ - دعا تقترح عن الدعوى الاصلية من فائدة وعطلان وضرب ومنازع ومضاريف مهما بلغ مقداره .

ب - ومن قاضيين عند النظر في :

١ - الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار ؛

٢ - الدعاوى التي لا يمكن التمييز فيها عن المدعى به بمبلغ تقلد ؛

٣ - تتمتع المحكمة الابتدائية من قاضيين عند النظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية بصفتها الاستئنافية .

٤ - عندما تتمتع المحكمة من قاضيين فأكبر رؤسها رئيس المحكمة او القاضي الاقدم في الدرجة وتصدر المحكمة قراراتها بالاجماع او الاكثرية .

هكذا منه الاصل

٥ - إذا انعقدت المحكمة من قاضيين واختلفا في الرأي أثناء المحاكمة أو عند إعطاء القرار النهائي فيدعو رئيس المحكمة قاضيا ثالثا للاشتراك في المحاكمة من المرحلة التي وصلت إليها الدعوى وتبلى بحضوره المعاملات السابقة .

٦ - تشمل احكام هذه المادة أيضا القضايا الملقة التي لم يبدأ باستماع البينة فيها .

المادة ٣ - ١ - يلغى البند (أ) من الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي .
أ - في الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البدائية

أو التي تكون قيمة موضوع الدعوى فيها أكثر من مائة دينار .

٢ - تضاف البنود التالية بعد البند (ح) من الفقرة الثالثة للمذكورة

ط - لا تقبل الطلبات المقدمة للطعن في القرارات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة .

ي - لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة ان تأمر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتا اذا رأت ان نتائج التنفيذ قد يتضرر تداركها .

ل - فيما عدا ما هو منصوص عليه في قانون خاص .

١ - يكون ميعاد رفع الدعوى الى محكمة العدل العليا ستين يوما من تاريخ نشر القرار الإداري للطعون فيه أو تبليغه الى صاحب الشأن وفي حالة رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ أي قرار يبدأ الميعاد من تاريخ انقضاء شهر على تقديم الطلب إليها .

٢ - تسع الطلبات المنصوص عليها في البند (ح) من هذه المادة ما دام الشخص موقوفا دون التقييد بميعاد .

(هـ)

الرئيس : يتلى القرار رقم ٤ -

المقرر : قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها

القانوني بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٣ برئاسة معالي السيد

سبايا المكلف وحضور السادة : المقرر سبلان القضاة ،

مسلم البخت ، وصالح السخيات ، ونظرت في

مشروع قانون تعديل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

لسنة ١٩٦٣ وقررت دعه لأن المواد المطلوب تعديلها

في القانون الأصلي تهي بالقرض المطلوب في مسدا

المشروع علما عن أن هذا التعديل وجد بالنسبة لما ورد

في القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية الذي
رفضت بعض مواد المتعلقة بهذا المشروع (موضوع
توسيع صلاحيات القاضي المنفرد) . وتوصي المجلس
الكرم بالموافقة على قرارها .

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة
القانونية التضمن رد مشروع قانون اصول المحاكمات
الجزائية لسنة ١٩٦٣ .

الجميع : موافقون .

وهذا نص المشروع بالصيغة التي رفضه لها
مجلس النواب وكما تسيرون مرفوضا الى مجلس
الأعيان الموقر .

الاسباب الموجبة

لقد نص مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣ على تشكيل محكمة البداية عند النظر بالدعاوى الجزائية ، من قاض منفرد . باستثناء القضايا التي تكون العقوبة التي يفرضها القانون فيها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد ، أو الاعتقال المؤقت أو الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ان مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣ . يحقق الانسجام الضروري بين القانون المشار اليه آنفا ، وقانون اصول المحاكمات الجزائية ، من حيث تفويض رئيس المحكمة . أو من يوب عنه صلاحية النظر والفصل في طلبات تخلية السبيل بالكفالة ، وبالإضافة لما ذكر ، فالمشروع الحالي يؤدي الى سرعة البت بمثل هذه الطلبات .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرة (١) من المادة ١٢١ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي . -

١ - يجوز للمدعي العام ان يقرر تخلية سبيل أي شخص موقوف بجرعة جنحوية بالكفالة اما بعد إحالة القضية الى المحكمة فليجسها أو من يقوم مقامه في حالة غيابه ان يقرر التخلية بالكفالة ، واذا ما بوشر في صباح القضية فان اخلاء السبيل يعود للقاضي الذي يحاكم المتهم امامه .

المادة ٣ - تلغى الفقرة (٢) من المادة ١٢٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي . -

٢ - الى رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه في حالة غيابه ، اذا كانت القضية قد احيلت للمحكمة اما اذا بوشر في روية القضية فيقدم الطلب الى القاضي الذي يحاكم المتهم امامه .

المادة ٤ - تلغى المادة ١٢٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي . -
لا يحل بالكفالة سبيل من اسندت اليه أو حكم عليه بجرعة تستوجب الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد .

هكذا في الأصل

٢ - تقدم طلبات تخلية السبيل بالكفالة في جميع الجرائم الجنائية الى رئيس المحكمة او من يقوم مقامه في حالة غيابه .

٣ - مع مراعاة احكام الفقرة الاولى لا يخفى بالكفالة سبيل اى شخص استندت اليه جريمة جنائية ، غير انه يجوز في ظروف خاصة التخلية بالكفالة اذا كان ذلك لا يؤثر على سير التحقيق والمحاكمة ، ولا يخفى بالامن العام .

٤ - ينظر بطلب التخلية .

أ - رئيس المحكمة او من يقوم مقامه في حالة غيابه ، سواء كانت القضية قد احيلت للمحكمة او لم تحل بعد .

ب- القاضي الذي يرأس المحكمة التي يحاكم المتهم امامها .

ج- القاضي الذي يرأس المحكمة التي اصدرت الحكم او المحكمة المستأنف اليها الحكم .

(و)

الرئيس : ينال القرار رقم ٥ -

المقرر :

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٠ برئاسة معالي السيد سائب العكشة، وحضور السادة : المقرر سلمان القضاة، سليم البخت ، وصالح السحيات ، ونظرت في القانونين التاليين وقررت ما يلي : -

١ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة .

٢ - رفض مشروع قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء في القدس لسنة ١٩٦٢ بسبب قبول القانون .

المادة ١٧ من الدستور

كل امتياز يعطى لمنح اي حق يتعلق باستغلال المناجم او المعادن او المرافق العامة ينبغي ان يشترط عليه القانون .

المؤقت الوارد في الفقرة الاولى من هذا القرار . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

كانت الحكومة تقدمت بمشروع القانون المعروض، هذا المشروع طلبت رئاسة مجلس النواب السابق اعادته الى الحكومة لكي تقوم الحكومة بوضع اتفاقية وهذه الاتفاقية تصدق بقانون بالاستناد الى المادة ١١٧* من الدستور لان الاتفاقيات التي تعطي الامتيازات جزءاً من القانون او قانون يجد ذاته ولكن ورد في هذه الاتفاقية عبارة تشير الى ان الحكومة اتفقت مع شركة كهرباء لواء القدس على تعديل كذا من المواد القانونية، في الواقع ليس مواد قانونية بل تعديل المادة كذا من الاتفاقية الاصلية .

لأنه يوجد امتياز قديم ولأنه لا يجوز للحكومة ان يتفق مع شركة على تعديل قانون .

الرئيس : هل لأحد ملاحظات على هذا القانون (لا أحد)

- ١ -

و فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وعلى الاتفاق بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة، وهذا نصه كما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر .

الرئيس : اذن ينال القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق قانون الاتفاق بين المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة مادة مادة للموافقة عليه كما اقترته اللجنة القانونية :

الاسباب الموجبة

بالنسبة للاسباب الواردة في مقدمة الاتفاق المقود بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة الملحق بهذا القانون فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون للتصديق على الاتفاق المذكور ووضعه موضع التنفيذ .

قانون تصديق الاتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة
قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر الاتفاق المقود بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة الملحق بهذا القانون صحيحاً نافذاً بالنسبة الى جميع الغايات المتوخاة منه .

اتفاق

اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة

نظراً الى انقطاع كثير من مدن وقرى محافظة القدس الى طاقة كهربائية ونمطاً مع خطط تنمية مصادر القوى الكهربائية الذي اوصى به الخبراء المختصون بالنسبة لتقسيم المملكة الى مناطق كهربائية واسعة واقامة مشروعات كهربائية مزاكزية موحدة لما في ذلك من فوائد اقتصادية وفنية عديدة ،

هكذا من الفصل

فقد تم الاتفاق بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٤ بين وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب تفويض مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١ ، ورئيس مجلس ادارة شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة بموجب تفويض مجلس ادارة الشركة بقراره رقم (٣١) تاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩ على ما يلي . -

١ - تلغى الفقرة (ب) من المادة (١) من الاتفاقية الاصلية ويستعاض عنها بما يلي . -

ب - وتعني عبارة (منطقة الامتياز) المنطقة التي تشمل منطقة محالفة القدس باكملها حسب نظام التقسيمات الادارية المعدل للمملكة الاردنية الهاشمية النظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٦٠٧) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/١ .

٢ - تضاف المادة التالية لمواد الاتفاقية الاصلية . -

المادة ٤٩ - تجري تصفية المشاريع الكهربائية القائمة حاليا داخل منطقة الامتياز بالاتفاق بين الشركة وبين اصحاب تلك المشاريع وتحت اشراف وزاري الاقتصاد الوطني والداخلية بالنسبة لمشاريع البلديات وتحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني بالنسبة للمشاريع الاهلية وعلى ان تقوم الشركة بشراء الانشاءات والمعدات والاجهزة الموجودة لدى اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة وفق الشروط التالية . -

أ - ان تقدر قيمة انشاءات ومعدات واجهزة كل مشروع من قبل لجنة من الخبراء يعين كل فريق فيها ممثلا عنه ويتفق الفريقان على تعيين الخبير الثالث وفي حالة عدم اتفاقهما يقوم معالي وزير الاقتصاد الوطني بتعيينه .

ب - يكون قرار لجنة الخبراء نهائيا وبلازم للطرفين .

ج - يجري دفع ثمن ما يشتري من المشاريع المملوكة من البلديات بشكل اسهم في رأسمال الشركة وثمن ما يشتري من المشاريع الاهلية نقدا وبطريقة دفع خلال مدة يتفق عليها الطرفان .

د - لا يجوز لأي من اصحاب هذه المشاريع خلال فترة التصفية ان يجري اية تعديلات او اضافات او تجديدات على مشاريعهم الا بعد اخذ موافقة خطية من معالي وزير الاقتصاد الوطني .

جرى هذا الاتفاق بنسختين في عمان في اليوم العاشر من شهر ذو القعدة سنة ١٣٨١ هجرية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٦٢ ميلادية .

مندوب

مندوب

شركة كهرباء لواء القدس الاردنية

الحكومة المفوض بالتوقيع

المساهمة المحدودة

وزير الاقتصاد الوطني

المفوض بالتوقيع

رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

- ٢ -

الرئيس : طالما وان المجلس قد وافق على القانون
الموقت يبقى المشروع الذي اوصت اللجنة برفضه
فهل يوافق المجلس على رفضه .

الجميع : موافقون .

وهذا نص المشروع كما رفضه المجلس
وبالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضا الى مجلس الاعيان
الموقت :

الاسباب الموجبة

بناء على ما اقتضته المصلحة العامة نسب معالي وزير الاقتصاد الوطني بناء على طلب الجهات المعنية تعديل شروط الامتياز الممنوح لشركة كهرباء القدس الفلسطينية السابقة التي حلت محلها شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة بتوسيع منطقة الامتياز السابق واضافة مادة جديدة اليه تتعلق بتصفية المشاريع الكهربائية القائمة حاليا داخل منطقة الامتياز ، وقد وضع هذا المشروع لتحقيق هذا الغرض .

مشروع

قانون معدل لقانون امتياز الكهرباء (في القدس)

رقم () لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون امتياز الكهرباء (في القدس) لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون الفلسطيني رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١) من ذيل القانون الاصيل بالغاء الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي . -
(ب) وتعني عبارة (منطقة الامتياز) المنطقة التي تشمل لواء القدس بحسب التقسيمات الادارية للمملكة الاردنية الهاشمية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٣٣٩ تاريخ ١٩٥٧/٧/١ ويجوز توسيع المنطقة بقرار من الشركة وتنسب من وزير الاقتصاد الوطني وموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٣ - تضاف المادة التالية الى ذيل القانون الاصيل تحت رقم (٤٩) .
٤٩ - تجري تصفية المشاريع الكهربائية القائمة حاليا داخل منطقة الامتياز بالاتفاق بين الشركة وبين اصحاب تلك المشاريع وتحت اشراف وزاري الاقتصاد الوطني والداخلية بالنسبة لمشاريع البلديات وتحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني بالنسبة للمشاريع الاهلية . وعلى الشركة ان تقوم بشراء الانشاءات والمعدات والاجهزة الموجودة لدى اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة حاليا شرط ان يرضى في ذلك ما يلي : -

هكذا منه الاصل

١ - ان تقدر قيمة انشاءات ومعدات واجهزة كل مشروع من قبل لجنة من الخبراء يعين كل فريق فيها ممثلا عنه ويتفق الفريقان على تعيين الخبير الثالث ، وفي حالة عدم اتفاقهما يقوم الوزير بتعيينه .

٢ - يكون قرار لجنة الخبراء نهائيا وملزما للطرفين .

٣ - يجري دفع ثمن ما يشترى من المشاريع المملوكة للبلديات بشكل اسهم في راس مال الشركة وثمن ما يشترى من المشاريع الاهلية نقدا بطريقة يتفق عليها الطرفان .

(ز)

الرئيس : يتلى القرار رقم (٦)

المقرر : قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتدبيرها

القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٠ برئاسة معالي السيد

سابا المكشوة وحضور السادة : المقرر سليمان القضاة ،

سلم البيخيت ، وصالح المحيحات ، ونظـرت في

القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ قانون تجدير

الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات ، وبعد

دراستها له تبين لها ان المادة (٤١) فقرة (أ) وفقرة

(ب) من قانون البلديات المعمول به يفي بالغرض

الذي يرمي اليه هذا القانون ، وبأنسكان البلديات ان

الاسباب الموجبة

وضع قانون تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات

المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢

لنلاحظ ان في مدن المملكة الاراضي المكشوفة تقع بمحاذاة الشوارع العامة دون ان يكون لها سور او جدار يحميها عنها ، مما يستلزم الى التنظيم ويشتره رجال واستقامة هذه الشوارع ، ولتلافي ذلك وجب من المصلحة العامة وضع هذا القانون المؤقت .

قانون تجدير الاراضي المكشوفة

داخل مناطق البلديات المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يُلغى عن هذا القانون المؤقت اسم : (قانون تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٢) ويحذف منه ما يلي تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ب - يطبق هذا القانون على المناطق البلدية او اي جزء منها التي يعينها رئيس الوزراء من وقت لآخر باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة (الشارع العام) لاغراض هذا القانون كل طريق او ميدان او يمر او درب للجمهور حق استعماله والمرور فيه .

المادة ٣ - يجوز للمجلس البلدي باعلان ينشر في احدى الصحف المحلية وباشعار خطي ان يكلف صاحباي ملك محاذ للشارع العام داخل منطقة البلدية باقامة جدار يفصل ملكه عن ذلك الشارع بالارتفاع وحسب المواصفات المعينة للجدار وضمن المدة المحددة في الاشعار .

المادة ٤ - اذا انقضت المدة المحددة في الاعلان دون ان يقوم المالك باقامة الجدار المطلوب على الوجه المبين في الاشعار فيغرم المالك بمعدل نصف دينار لكل متر على طول واجهة ارضه الممتدة على الشارع العام عن كل يوم يتأخر فيه عن انجاز العمل حسب شروط الاعلان .

المادة ٥ - بالاضافة للغرامة المنصوص عنها في المادة (٤) على المجلس البلدي خلال شهر واحدمن ابتداء فرض الغرامة ان يقوم بالعمل المطلوب او ان يعمله ليتفق مع شروط الاشعار على نفقة المالك .

المادة ٦ - تحصل الغرامة والنفقات المشار اليها في المادتين (٤) و(٥) كما تجبي اموال البلدية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٥٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورؤساء البلديات مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٦ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢)

الرئيس : يتلى مقررات اللجنة الادارية وارجو

ان يتفضل المقرر السيد ابراهيم كريسشان الى المنصة

لتأديتها .

المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب

بتدبيرها القانوني برئاسة السيد وحيد العوزان وحضور

السادة : المقرر ابراهيم كريسشان ، شاكرا الطنيمية ،

ضدقي الجسبري ، حمزة الشريفة ، سامي حباد ،

محمد البرغوثي ، حيد الله الفياض ، نولان السجود

ومخلب الطلوحي .

ونظرت في الشكاوى والعرائض المحالة اليها التالية وقررت ما يلي : -

١ - الشكاوى رقم (١) المقدمة من حيد

الرحيم صالح ورققاء باسم سكان الخطوط الامامية

المتضمنة اعادة خصصات الطحين لقراهم والمدول

عن تحويلها الى مشاريع نظرا لحاجتهم الملحة للقمة

العيش فاللجنة التي امنت النظر في مضمون هذه

الشكاوى تقرر التوصية الى الحكومة للابقاء على هذه

الخصصات كما كانت عليه في السابق الى ان تنتج

مشاريع ذات فائدة ضمن هذه القرى .

٢ - الشكاوى رقم (٢) المقدمة من رئيس

لجنة الامير عبدالله بن الحسين في الرصيفة المتضمنة

هكذا منه الاصل

حث النواب على التبرع بما يستطيعون لبناء هذا المسجد ، ولما كان هذا الطلب يعتبر خارجياً من اختصاص اللجنة والمجلس توصي اللجنة بحفظ هذه الشكوى .

« ضجة »

٣- الشكوى رقم (٣) المقدمة من مختار وهيئة اختيارية قرية الهبيبة التحنا - لواء عجلون بشأن تخصيص مود غنائية لقرية التي يربو عدد سكانها عن سماية نسمة ، لذلك تقرر اللجنة التوصية الى الحكومة لاجابة طلبهم .

٤ - الشكوى رقم (٤) المقدمة من السيد صالح المحجوب حسن من اجل فتح بئر ارتوازية بقرية سمحاب تقرر اللجنة احوالها الى الحكومة مع التوصية .

٥ - الشكوى رقم (٥) المقدمة من السيد محمد باجس وبالنظر لانتهاء موضوع الشكوى ، تقرر اللجنة حفظ هذه الشكوى .

٦ - الشكوى رقم (٦) المقدمة من تيجار ومستوردي الأغنام في المملكة من اجل تخفيض الرسوم عن المواشي تقرر اللجنة احواله هذه الشكوى الى اللجنة المالية .

٧ - الشكوى رقم (٧) المقدمة من قريتي عزرة وعجيرة قضاء جنين من اجل ايقافهم من تخصيص الحارس لذا تقرر اللجنة احواله هذه الشكوى مع التوصية الى الحكومة لاجراء اللازم .

٨ - الشكوى رقم (٨) المقدمة من اهالي لواء معان بخصوص توزيع حصص الحطب ، لذا تقرر اللجنة نظراً لأهمية الموضوع ان يسيب بالحكومة اجراء التحقيق المنعزم اللازم لمعزة المتألمين بحقوق اللابن لهذه الجفوى التي تبتها الحكومة نسبة جاهلة

لتخفيف الضائقة عن المواطنين من ابناء الاسرة وفقاً للتوجيهات الملكية السامية ، تلك التي راعها المساواة والعدالة بين الجميع وفي حالة التثبت من صحة هذه الشكوى اتخاذ اشد التدابير بحق هؤلاء المتألمين .

اللجنة الادارية

الرئيس : نبحت الآن بالشكوى على انفراد ، الشكوى رقم ١ -

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي الرئيس قضية توزيع المون على سكان الخطوط الامامية كانت في السابق توزع تلك المون عن هؤلاء السكان على اساس ١٢٠,٠٠٠ ثم زاد العدد الى ١٦٠,٠٠٠ من متفع واخيرا وجدت الحاجة انه ليس كل السكان في الخطوط الامامية يحتاجون الى اغالة لان قسماً منهم يستطيع العمل والقسم الآخر نتيجة السن والعجز او المرض لا يستطيع القيام بالعمل فوجد من المصلحة الذي يستطيع العمل تخصص تلك الاموال التي توزع عليهم مؤن وتقوم بمشاريع في هذه القرى ، مقابل هذه المشاريع الاشخاص القادرين على العمل يدفع لهم اجور للقيام بهذه المشاريع ووجد على ان العدد يقسم الى قسمين قسم لا يستطيع العمل وقدر العدد بثمانين الف متفع والقسم الآخر الثمانين الف الاخرين يستطيعون القيام بالعمل هؤلاء الاشخاص المخصصات تحول الى مشاريع في تلك القرى ويستطيعون القيام بهذا العمل مقابل القيام بهذه المشاريع لكن وطبيعة الحال هذا المشروع قد اقرته الحكومة السابقة واقتره الجمعيات الخيرية الاميركية واقتره حياة الخدمات الاميركية ولكن جاءت بعض الاعتراضات وبعض البرقيات من قسم من سكان الخطوط الامامية يطالبون اعادة المشروع كما كان في السابق والسبب ان قسماً من هؤلاء السكان يشغلون في اعمال اخرى ولذلك اذا قطعت عنهم تلك المخصصات فعلى ذلك ان هؤلاء

الاشخاص لا يستطيعون من توزيعات هذه المون ، من الناحية الثانية وجد انه لا توجد في بعض تلك القرى مشاريع تعود على تلك القرى بالفائدة وطلبوا على ان البرنامج يرجع كما كان في السابق وتوزع المون كما كانت في السابق وقضية المشاريع ينظر فيها فيما بعد الحكومة بطبيعة الحال تباحث اي مجلس الوزراء تباحث في الموضوع برئاسة سيادة الشرف حسين بن ناصر وبعد جدال في الموضوع اقر المبدأ على اساس الابقاء كما كان عليه في السابق والاتصال في الجهات المعنية في هذا الموضوع بالنسبة للجمعيات الخيرية وبالنسبة للخدمات .

الرئيس : يعني مستعبدوه كما كان سابقاً . وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : اي نعم ، والآن في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد تباحثنا في اول اجتماع عقد حوالي عشرة ايام ، الاتجاه ان شاء الله - واستطيع ان اؤكد الاتجاه ارجاع البرنامج كما كان عليه في السابق ، الحقيقة في قضية ما دام سكان الخطوط الامامية من هذا النوع هدف سياسي لان هذه يعتبروها بالانجليزي Economic Refugees ولذلك الافضل ان لا يتعرض لهذا الموضوع بمشاريع ان شاء الله في فترة بسيطة جداً استطاع ان اؤكد للمجلس ان المشروع سيقى كما كان . السيد حجازي نائب الخليل : على كل حال لشكر الحكومة على اعادة المخصصات لسكان الخطوط الامامية .

المقرر : اذن هذا الموضوع اعطسي الشرح الوافي والحكومة اخذت على عاتقها على ان تعيد المخصصات كما في السابق وهذا ما يطلبه السكان في الخطوط الامامية .

الدكتور الرياوي نائب رام الله : اشكر الحكومة على هذا القرار لانني لمست بنفسني النساء

الجولة الانتخابية مدى الاثر الذي أحدثه على سكان الخطوط الامامية كما ان لهذا الموضوع اثر سياسي ابعاد من هذا الاثر الاقتصادي ذلك ان سكان الخطوط الامامية كانوا في احدى جلسات الجمعية العمومية في الامم المتحدة مثار نقاش فسيا اذا كانوا يعدون لاجئين ام غير لاجئين ولم تتمكن الكتلة العربية من الحوز على قرار باعتبارهم لاجئين انما وجهت الجمعية العمومية نداء الى الجمعيات الخيرية لتقديم معونات لهم تعرضهم عن المخصصات التي يتقاضاها زملاؤهم او اخوانهم من اللاجئين على اعتبار انهم فقدوا مورد رزقهم وهم يرايون على الخطوط الامامية ويجب توفير لقمة العيش لهم ، الحكومة مشكورة على هذه الخطوة .

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على توصية اللجنة الادارية باحواله هذه الشكوى الى الحكومة ؟ الجميع : موافقون .

الرئيس : الشكوى رقم (٢) هل من ملاحظة عليها .

السيد الحاج حسن نائب عمان : انا اقترح احواله هذا الطلب الى شركة الاسمنت لربما بالامكان مساعدتهم مساعدة فعالة .

الاستاذ جمو نائب عمان : ارجو ان لا تسجل اللجنة على نفسها انه ليس من صلاحيتها النظر في الاعمال الخيرية بل تميز النظر باحواله هذه الشكوى للنواب المحترمين .

دولة نائب رئيس الوزراء : هذا تبرع شخصي لشركة تبرع على حساب المساهمة ، انا تبرعت وقت بدوري .

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على احواله الى شركة الاسمنت ؟ الجميع : موافقون .

هكذا من النص

الرئيس : الشكوى رقم ٣ - هل من ملاحظة ؟

وزير الداخلية : انا اشك بصفة هذه الشكوى ان قرية يبلغ عدد سكانها سبعة نسمة وحتى الآن لم تنل حقها من الاسعاف ، ولكني امل الى الاعتقاد ان الحكومة او بالاحرى لجنة الاسعاف المركزية اتخذت اجراء انزلت فيه ٣٥ و ٦٥٪ للمتفعين الفقراء ، فارجو التوضيح ، ومع هذا سأحيل هذه الشكوى الى متصرف اللواء للتحقيق فيها .

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالتها على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : الشكوى رقم (٤) هل من ملاحظة ؟ (لا احد)

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على إحالتها الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : الشكوى رقم (٦) هل من ملاحظة ؟

السيد القضاة نائب سجلون : القضية لم تنته اما ان نحال الى الحكومة او نعرف فعلا مساهمي الاسباب التي دعت اللجنة الى حفظها .

المقرر : يا سيدي الحكومة ذكرت اكثر من مرة في الصحف والاذاعة انها ستبني هذه القضية . وزير الاشغال العامة : معالي الرئيس .

هذه النقطة بالذات اثيرت للمرة الثانية في هذا المجلس الكريم ، عموماً انا ان اشرح لمعاليكم ان اللجنة المؤلفة بدراسة قضية الموظفين المرحلين احدثت بالتراسة باستمرار وفي اقربها فرصة يمكن استخراج القرار النهائي بخصوص هؤلاء على الاقل ليرة اليوم اعتبارهم ويجاز استخدامهم مرة اخرى .

الرئيس : يا معالي الوزير .

هناك قرار اتخذ في لجنة سابقة كنت انا احد اعضائها ، هذه اللجنة مشكلة مني ومن معالي وزير التربية ومن معاليك ، القرار يوصي المجلس باعادة بعض الموظفين لا يتجاوز عددهم واحد او اثنين انا الذي ارجو الحكومة فيه على اقل تعديل - قرار اتخذ من ثلاثة وزراء اوصوا باعادة شخص الى عمله - ان تتخذ الحكومة اجراء باعاده الى عمله ، وهذا القرار موقع من معاليك ومن معالي وزير التربية ومعني انا لما كنت وزيراً في الوزارة السابقة .

وفيما يتعلق بالقضايا الثانية ايضا رجو الحكومة ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بالسرعة الممكنة لانتهاء هذا الموضوع لانه يثير اقوالا كثيرة :

وزير الاشغال العامة : الحكومة آخذة بالعمل على جواز الاستخدام وسيادة الرئيس سيبرد على الجزء الذي تفضلت به .

سيادة رئيس الوزراء : معالي الرئيس .

حضرات الاخوان

الموضوع الذي تفضلتم به حديثاً قرار اتخذ باعادة هؤلاء المرحلين واعطائهم جواز استخدام ولكن في مجلس الوزراء - كما قال الاخ - على وشك الانتهاء . قرر مجلس الوزراء ان القرار يعلن بالاجماع .

الرئيس : نرجو سيادة الرئيس ان يسرع في القرار .

نائب رئيس الوزراء : حل الاكسبيريس ماشين .

سيادة رئيس الوزراء : احسب ان اؤكد المجلس الكريم ان انتهاء الموضوع لا يتجاوز ثلاثة ايام

٧ - احالة مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الواردة من الحكومة على اللجان المختصة

الرئيس : تتلى القوانين الواردة لاحالتها على اللجان

المكرر العام : وردت القوانين المؤقتة التالية وهي من اختصاص اللجنة المالية :

١ - قانون مؤقت رقم ١٥ لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي

٢ - قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ٦٣ قانون الرسوم على المنتجات النفطية

٣ - قانون مؤقت رقم ١٧ لسنة ٦٣ قانون ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ٦٣/٦٢ .

٤ - قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ٦٣ قانون ضريبة المواشي

٥ - قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ٦٣ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣

٦ - قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ٦٣ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذه القوانين الى اللجنة المالية

الجميع : موافقون .

المكرر العام : ووردت مشاريع القوانين المؤقتة التالية وهي من اختصاص اللجنة القانونية :

١ - مشروع قانون معاملات تسجيل الاموال غير المنقولة لسنة ٦٣

٢ - قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

٣ - قانون مؤقت رقم ١٤ لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد العوران نائب الطفيلة ورئيس اللجنة الادارية : اذن اللجنة الادارية ترجع عن قرارها ويحال الى الحكومة .

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذه الشكوى الى الحكومة .

الجميع : موافقون .

الرئيس : الشكوى رقم (٧) اوصت اللجنة باحالتها الى اللجنة المالية فهل يوافق المجلس على ذلك .

الجميع : موافقون .

الرئيس : الشكوى رقم ٨ - اوصت اللجنة باحالتها الى الحكومة ، موافقون ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : الشكوى رقم ٩ - هل من ملاحظة ؟ وزير الداخلية : معالي الرئيس

بالنظر لحساسية الشكوى واهميتها وتفاذيها لسمعتها حتى في الخارج ومن الذين يرسلون المساعدات لنا فقد اهتمت الحكومة بالغ الاهتمام واعتقد ان قواب لواء معان يعلمون ذلك حق العلم ، ومنذ بلغنا الخبر ارسلت الحكومة لجنة تربية وقد قامت اللجنة بالتحقيق واكملت تحقيقها وسينال كل سارق وكل مختال قصاصه واني اطمنكم بان النتائج وصلتنا وستكونوا ان شاء الله مرتاحين بالقصاص الذي سيحل بهؤلاء الرئيس : شكراً .

المقرر : نشكر الحكومة على اهتمامها الواصل بهذه القضية وان الذي نرجوه ان لاتهاون او تتغاضى عن اي سؤال

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة الشكوى هذه الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

هكذا من الاصل

- ٤ - قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ٦٣ قانون المناهج والكتب المدرسية
- ٥ - قانون مؤقت رقم ٢٠ لسنة ٦٣ قانون بنك الأنشاء الاردني المحدود الضمان
- ٦ - قانون مؤقت رقم ٢١ لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون قساة النور الشرقية
- ٧ - قانون مؤقت رقم ٢٢ لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون الشركات
- ٨ - قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون المقرعات
- ٩ - قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون عجلة امن الدولة
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ٦٣ قانون الاجام المعدل
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ٦٣ قانون المالكين والمستأجرين لمستأجري العقارات الوقفية
- ١٢ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ٦٣ قانون بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد
- ١٣ - قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ٦٣ قانون معدل لقانون قساة النور الشرقية
- ١٤ - مشروع قانون العمل المعدل .
- ١٥ - مشروع قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة
- الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذه القوانين الى اللجنة القانونية
- الجمهور : موافقون
- السيد المحافظ نائب الرئيس : معالي الرئيس كان بعض الأخوان النواب قد تقدموا باقتراح برغبة بموجب المادة ١٥ من الدستور بشأن تعديل قانون القضاء المدني وإرسال هذا الاقتراح الى الحكومة بحيث لا تكون مخالفة في الواقع للحكومة السابقة

ارجو ان تفضل الحكومة باعلان المجلس الكريم عما تم بهذا الاقتراح لانصاف الموظفين المظلومين من هذه الناحية التي نص عليها الاقتراح المقدم ، فاغذو بمننا اذا تكررت الحكومة بإرسال جواب بأسرع وقت ممكن .

السيد عوجان : نائب معالي : معالي الرئيس ، قدمت مذكرة وكنت اعتقد انها ستكون بين الاوراق الواردة ولكن مع الاسف لم تذكر .

ان العادة المتبعة ان تنشر كلمات النواب التي يقال عند افتتاح المجلس او عند طرح الثقة او عندما يطرح مشروع آخر سواء كان من النواب او من الحكومة ومن المؤسف في هذه السنة لم تنشر هذه الكلمات بل منع نشرها في الجرائد المحلية فاذا كانت الكلمات التي قيلت وفيها نعت للحكومة ومنع الثقة لها لم تنشر فاي الكلمات ستنتشر ؟ لانها كلمات حق لذلك ارجو الاستيفاح عن السبب في منعه نشر الكلمات في الجرائد حسب العادة المتبعة .

السيد الفريضة : نائب اريد ، اني . الرئيس : بعد الآن ستنتشر .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : انتهت اجابتنا وبأني الآن الى موعد الجلسة القادمة التي سانبغ المجلس الكريم عن موعد انعقادها في حينها . . .

السيد البهيث : نائب عمان : معالي الرئيس ، الجلسة المقبلة تعين في نهاية الجلسة .

هناك مشاريع قوانين كثيرة وهناك قانون الموازنة المؤقت وهناك امور عامة تتعلق في جميع اقتصاد وكيان هذا البلد وفي جميع مشاريع هذا البلد ارجو من معالي الرئيس ان يوضح ما الغاية او القصد من عبارة (الجلسة المقبلة تعين في حينها) .

الرئيس : الرئاسة تطلب من اللجان عقد جلسات متتالية ومتى اللجنة المالية انتهت من الموازنة خلال يومين واذا انتهت اللجنة القانونية ايضا من دراسة بعض القوانين التي احيلت اليها ستعين الرئاسة الجلسة في اسرع وقت ، المهم ارجو من اللجنة المالية ان تنهي الموازنة خلال يومين او ثلاثة واللجنة القانونية تنهي القوانين التي احيلت اليها خلال يومين او ثلاثة حتى تتمكن من تحديد الجلسة .

السيد البهيث : نائب عمان : اللجان لا حاجة لتحديد . . .

الرئيس : متى ما انتهت اللجان الرئاسة ستحدد الوقت .

السيد البهيث : نائب عمان : اري من المناسب ومن الافضل وتطبيقا للنظام ان تعين الجلسة من الآن

واللجان مرجوة ان تنهي نفسها بأسرع وقت .

السيد حجازي : نائب الخليل الموازنة لم توزع علينا .

الرئيس : وزير المالية غائب والموازنة لم يرسل منها الا خمسا وعشرين نسخة وعدد النواب ستين فالمرجو من الحكومة ان ترسل العدد الكافي لتوزيعه على النواب المحترمين .

السيد حداد : نائب اريد : معالي الرئيس ، هناك اقتراح آخر بتعديل قانون القواعد ماذا تم بشأنه ؟

الرئيس : سنسأل الحكومة عنه .

الجلسة القادمة ستعنيها الرئاسة فيما بعد .

والآن ارفع هذه الجلسة .

(ورفعت الجلسة)

رئيس مجلس النواب
عاكف الفاي

سكرتير عام مجلس الامة
هاني خير

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام الاستاذ : هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة : عجل عصفور وعدنان بعيون وناظم مروزوق
- ٣ - قام بتدقيق هذا المصنف في المطبعة السيد : وليد النجدادي

هكذا منه الأصل